والعدم التام عند علام الغيوب قوله فيه مسامحة لان الامكان سلب الضرورة بالنظر الى الذات ما حصله ان ظاهر عبارة الشرح المحقق ان الامكان
بالنظر الى الذات والامكان سلب الضرورة بالنظر الى الذات فقد صار بالنظر الى الذات قيدا للسلب وهو باطل بل هو قيد للمسلوب
فلا بد من التجوز في كلامه وقيل اراد ان يكون الامكان بالنظر الى الذات لان مسلوبه بالنظر الى الذات وهذا الجواب مع منافاته
مع تخلف المسلوب والثابت وان كان السلب بالنظر الى الذات ينبغي التكلم في لان الاختلاف في العلة لا يدفع التنافي قوله ويكون
منافيا للوجوبين آه قال في الحاشية بالنظر الى الذات على تقدير ان يكون ثابتا بالسلب يكون نفس الضرورة مسلوبة بالنظر الى
الذات وثابتة بالنظر الى الغير فيلزم اجتماع المتنافيين وهو محال وان كان العلتين وعلى تقدير ان يكون متعلقا بالضرورة يكون
مسلوبه بالنظر الى الذات والثابت الضرورة التي هي بالنظر الى الغير والا يلزم اجتماع المتنافيين لتغاير الضرورتين قوله لا بالمعنى
المصطلح الذي مر هو بالتقييد الذات من جهة مطلق الوجود او في زمان الوجود قوله تنبيه على امتناع الانقلاب آه فيه دفع
لما عسى ان يتوهم ان هذا تنبيه لنفس المدعى وجه الدفع ظاهر قوله ومنها ان ما يلزم هو التسلسل في الامور آه الذي لا يلزم هو التسلسل
في المبدا وهو محال مطلقا قوله مع انه ان اراد بقوله لم يكن هو في حد ذاته آه قال في الحاشية هذا الترديد يجري في قوله فاذا
نظر الى ذاته من حيث هو له يمتنع بل يقول في الشق الثاني ان اراد بالوجود اصل الوجود من حيث هو فليس امكان الازلية بان يكون
في الازل طرفا له بدون التخصيص وبالجملة امكان الوجود المطلق هو لا يستلزم امكان الوجود الخاص اعني الوجود الازلي من حيث
هو ازلي ضرورة عدم استلزام الامكان العام ذلك الامكان الخاص ولك ان تقرر جواب الشك بان وجود العالم في الازل ممكن وبالوجود
الوجود الخاص هو خصوص كونه ازليا وقال هذا بالتقريرات واحدة قوله فيلزم امكان الازلية بحسب هذا الوجود فيلزم امكان الازلية
اسما وكيف من حيث يصح انتزاع الحدوث عنه وهذا اسقط كذا في الحاشية قوله لان التقييد من حيث هو امر اعتباري آه
لك ان لا تعتبر التقييد جزءا بل باخذ ذات الحادث بما انه مصحح لانتزاع الحدوث ومعروض له وما اجاب به الشارح المحقق في حاشيته
لان ذات الحادث بما انه معروض الحدوث مفهوم موجود فلا بد من عروض الامكان له فيه المقصد الخامس في اثبات
القدم قوله الاول وجوب الصدر نظرا الى ذات الفاعل يعني مع عدم تعلق قصد وارادة فهو المراد بقوله مع قطع النظر عن ارادة
الفاعل قوله وهو ليس محل الخلاف آه اي ليس محل الخلاف في الواقع بين الفلاسفة الذين يقيدون بالفلاسفة وبين المتكلمين
والا فهم فرقتان من الفلاسفة قائلتان بهذا النحو من الايجاب فرقة من قدماء اهل يونان يتفقون على علة لعقد لسلسلة الممكنات
وفرقة اخرى هم القائلون بكون علة لعقد حضوريا غير متقدم على وجودات الممكنات ويلزم الايجاب بهذا النحو على التفسير الطوسي القائل

لا كون الانطباق الاولي
يكون علة لتالي المعلول الاول والصور العالمة فيه فعسى ان لا يتوجه التكلف اليه بهذا القول وجه الفرقة الثانية هي المرادة بقوله في
الحاشية لقل عن بعض الفلاسفة بل عن اعيانهم الايجاب بهذا المعنى وانهم ينفون العلم من غير ان يكون مناط الفعلية فلا يكاد
بهذا المعنى هو عدم كون الفاعل في الشارح فعل وان لم يشا ولم يفعل والاختيار الذي يقابله هو كون الفاعل بحيث
الشارح فعل وان لم يشا ولم يفعل قوله والثاني وجوب الصدور نظرا الى ذات الفاعل آه فيه مسامحة حيث فسر الايجاب
بالوجوب والايجاب بهذا المعنى كونه بحيث يجب عنه الصدور بالنظر الى ذاته التي هي نفس الارادة للفعل
لا لاجل غاية زائدة عليها قوله والمتكلمون الى الاختيار القابل آه هو كونه بحيث يرجح احد مقدوريه لغاية زائدة او بغير
الصفة القائمة قوله انه تعالى اوجد العالم لارادة زائدة اليه ذهب الاشعرية وكثير من الماتريدية رفع الله تعالى اعلامهم
وفضل اعلامهم وقيل الارادة التي هي عينه آه اليه ذهب المعتزلة قاطبة وبعض الشيعة قوله وجوز والترجيح بلا مرجح فمحققوهم
لا يجوزون الترجيح بلا مرجح وقد عرفت سابقا ان الترجيح بلا مرجح يستلزم الترجيح بلا مرجح قوله وعلمت ان انزاله حيث
على النحوين الاولين آه هذا مسلم في الايجاب على النحو الاول واما الايجاب على النحو الثاني فلا يستلزم ان المعلول لهذا
الايجاب يتعلق به ارادة هي عين الذات فيجوز ان يتعلق في الازل الوجود المعلول فيما لا يزال وهذا التعلق من مقتضيات
ذات الفاعل بالوجود على النحو الاول ولا باس يكون مبادي الفعل الاختياري غير اختياري قوله وظن بعضهم ان الاختلاف بين
الكرامية والمعتزلة آه قال في الحاشية لا بد في وجود العالم من مصلحة متعلقة به لا يقال ما لا بد منه عندهم العلم بالاصلح وهو عين
الذات لان العلم بالاصلح لا بد فيه من معنى الاصلح فكيف يكون عين الذات انتهى لم يظهر وجه منافاة معنى الاصلحية لكون الاصلحية
كون العلم عين الذات قوله قال الامام في المحصل آه قال في شرح الاشارات واعلم ان التحقيق انه لا خلاف بين هذا
المتكلمين والفلاسفة الا في اللفظ لان المتكلمين اتفقوا على ان يكون العالم ازليا لا ينافي كونه معلول علة ازلية بل القول بالعلة
والمعلول باطل لا لهذه الدلالة بل للادلة الدالة على ان المؤثر يجب ان يكون قادرا واما الفلاسفة فقد اتفقوا على ان الازلي
لا يحتمل ان يكون فعلا لفاعل مختار وقد اتفقوا على ان كون الشيء ازليا ينافي افتقاره الى القادر المختار ولا ينافي افتقاره
الى العلة الموجبة واذا ظهر كذلك فظهر انه لا خلاف في هذه المسئلة قوله هذا الرد للمحقق الطوسي اورده في المحصل وشرح الاشارات
قال الطوسي في شرح الاشارات اقول هذا اصلح من غيره تراض الطرفين وذلك لان المتكلمين صدروا بامرهم تلكم
استدلال على وجوب كون العالم محدثا من غير تعرض لفاعليه فضلا عن ان يكون مختارا او غير مختار ثم ركزوا البعد اثبات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)